مؤتمر لحج: الاستحقاق الشعبي لا يخضع لأهواء الأحزاب

لحج- وحيد الشاطري

قال محمد هزاع القباطي - نائب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة لحج ان اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ أبريل القادم انتصاراً للوطن والتنمية ولآمال المواطنين في كافة أنحاء الجمهورية وهي فرصة لتقييم نشاطات المحليات لهذه التجربة الديمقراطية الرائدة في المناطق فضلاً عن تقييم جوانب القصور ومعالجاتها.مشيراً في تصريح لـ(المؤتمرنت) الى تفاعل جماهيري واسع لإجراء الانتخابات البرلمانية والعمل على انجاحها دون الالتفات إلى الأصوات النشاز التي تفتعل العراقيل أمام هذه التجربة الفريدة.وقال القباطي: إن الانتخابات النيابية المرتقبة تتميز عن غيرها من الانتخابات السابقة بأنها تتزامن مع نهضة تنموية تشهدها البلاد في كافة المجالات وفي ظل الأمن والاستقرار والسكينة العامة التي يشهدها الوطن.. مؤكداً بأن الانتخابات النيابية استحقاق شعبي لا يمكن اخضاعه لرغبات واهواء بعض قيادات الاحزاب.

محافظ الضالع يحمل الإصلاح مسئولية دعم المخربين

جميل الجعدبي

اتهم محافظ الضالع علي قاسم طالب التجمع اليمني للإصلاح بدعم الاعمال الاجرامية التي تقترفها العناصر الخارجة على القانون.. جاء ذلك عقب قيام مخربين الأربعاء باعتراض طريقه حينما كان متجهاً إلى مركز مديرية الحصين لافتتاح مشاريع خدمية كان قد وضع لها حجر الأساس العام الماضي.. حيث أقدم ارهابي بإطلاق الرصاص على سيارة المحافظ أثناء مروره بمنطقة جهده (حبيل جلب) ، وعندما توقف المحافظ للاستفسار عن سبب إطلاق الرصاص قال مسلح إنهم يرفضون افتتاح المشاريع التنموية، في حين تدخل عدد من مشائخ وأعيان المنطقة مستنكرين اعتراض طريق المحافظ ومحاولات إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

وأوضح المحافظ طالب في تصريح لـ»المؤتمرنت» أنه افتتح بعد ذلك مشروع مياه الشرب بمنطقة حبيل الجلب والجهدعة والقرين والذي يخدم ٢٥٠٠ نسمة بتكلفة ٥٥ مليون ريال بتمويل من الهيئة العامة لمياه الريف.. مشيراً الى وضع حجر الأساس لمشروع مدرسة صلاح الدين بحبيل الزريبة الأساسية بتكلفة ٥٧ مليون ريال..وقال محافظ الضالع إنها ليست المرة الأولى التي يعترضه مسلحون من العناصر الخارجة على القانون في محاولة لإثنائه عن افتتاح أو وضع حجر الأساس لمشاريع تنموية خدمية في عدد من مناطق المحافظة. وأوضح المحافظ أن اعضاء الاصلاح في المجالس المحلية وراء تعثر عدد من المشاريع الخدمية ، اضافة الى رعاية حزب الاصلاح الأعمال التخريبية التي تلحق الضرر بأبناء الضالع قبل غيرهم.

رئيس فرع المؤتمر بتعز لـ«الميثاق»:

المؤتمر أمام مرحلة حسم لا مراوحة فيها

▪ التعديلات الدستورية انطلاقة نحو تطوير النظام السياسي
▪ تخصيص كوتا نسائية وفاءً بالعهد الذي قطعه المؤتمر للمرأة
▪ تعديل فترة الرئاسة لا يعني التأبيد أو التوريث كما يزعم المشترك

أكد الأخ جابر عبدالله غالب -رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة تعز عضو مجلس النواب- أن محاولة قيادات المشترك التقليل من شأن التعديلات الدستورية دليل على قوة الصدمة وشدة الأزمة التي يعيشونها.

وقال جابر في لقاء مع «الميثاق»: إن التعديلات تحمل قيمة وطنية حقيقية لعملية البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة سواء أكان ذلك على مستوى السلطة التشريعية بنظام الغرفتين أم على مستوى ضمان حق المرأة بالكوتا النسائية.. مضيفا: أن المشترك ليس لديه رصيد شعبي لذا فإنه لم يستوعب الرسالة التي وجهتها له الجماهير في المهرجانات الشعبية.. وإلى نص اللقاء:

لقاء:فيصل عساج

▪ الموقف الشعبي حجم «المشترك» في عدة محطات انتخابية | ▪ استعداد جماهيري صادق لخوض الانتخابات والاستفتاء على التعديلات

< الانتخابات والتعديلات هدفان رئيسيان للمؤتمر يمثلان الصدارة في المشهد السياسي الراهن في البلد.. ما الذي تقولونه عن هذين الهدفين وما يحظيان به اليوم من مواقف جماهيرية وشعبية؟

- في البداية أشكر صحيفة «الميثاق» على الدور الوطني الذي تقوم به مجسدة مصداقية النهج لتنظيمنا الرائد وقيادتنا السياسية بزعامة القائد الفذ فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. وللرد على السؤال فإنني أؤكد بأن الانتخابات النيابية حق مقدس دستورياً ولإستقيم الحياة الا به خصوصاً وقد اخترنا النهج الديمقراطي للتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

أما التعديلات الدستورية فهي الانطلاقة نحو تطوير النظام السياسي والديمقراطي الى فضاءات أرحب.. وهذان الهدفان قد قوبلا بترحيب شعبي وجماهيري صادق وتأييد منقطع النظير.

دخول «المشترك» في الانتخابات مكسب سياسي ومقاطعته حق ديمقراطي

هذيان!!

< تحاول أحزاب المشترك التقليل من شأن التعديلات وتصفها بإفراط بالكارثية.. ما الذي تحمله من قيمة حقيقية لعملية البناء المؤسسي للدولة اليمنية؟

- إن محاولة المعارضة التقليل من شأن التعديلات ووصفها بالكارثية دليل على قوة الصدمة وشدة الأزمة التي تعيشها أحزاب المشترك، فهي تحاول أن تفرِّج عن نفسها بالهذيان ووصف الشيء بعكسه لأنها لم تكن تتوقع هذه الخطوات الشجاعة لتنظيمنا الرائد في هذا الظرف من خلال ممثليه بالبرلمان في إنجاز تعديل قانون الانتخابات، وترشيح أسماء اللجنة العليا للانتخابات من القضاة والبدء بالتحضير لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وكذلك التعديلات الدستورية، وما تحمله من قيمة حقيقية لعملية البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة سواء على مستوى السلطة التشريعية بوجود نظام الغرفتين (البرلمان والشورى) وكل له اختصاصاته الدستورية وضمان حق المرأة بالكوتا النسائية ١٥٪ من البرلمان وفاء بالوعد الذي قطعه المؤتمر الشعبي العام بإعطاء المرأة نسبة تليق بمكانتها وتمكنها من مشاركة أخيها الرجل في الحياة السياسية، أو في جانب السلطة التنفيذية من خلال تطوير نظام المحليات بوجود حكم محلي واسع الصلاحيات..

تكرار المعزوفة

< لكن أحزاب المشترك تركز مختلف أبواقها الإعلامية على المادة الدستورية المعنية بفترة الرئاسة.. فلماذا كل ذلك التركيز؟

< إنهم كطواحين الهواء حيث لا يستطيعون تقنين حديثهم ولا الثبات في أقوالهم.. فالشعب لم ينسَ التعديلات الدستورية ٢٠٠١م والتي حددت فترة الرئاسة بسبع سنوات ولدورتين فقط.. فبماذا قوبل هذا التعديل من قبل المشترك؟!.. قوبل بالرفض «لا للتعديلات».. بمعنى أنهم يرفضون تحديدالفترة الرئاسية بالدورتين ، واليوم يشمل التعديل إلغاء هذه المادة وتعديل المدة الى خمس سنوات، ومتروك الأمر للناخب في وضع ثقته بمن يراه أهلاً في كل دورة انتخابية.. نجد المشترك اليوم يكرر ذات المعزوفة - لا للتعديلات، لا للتوريث، بينما لا يوجد مجال للتوريث، ولكن حالة من الهذيان أصابت قيادات أحزاب المشترك خلال اكثر من عقدين فهم لايدرون ولا يبررون رفضهم المتواصل، وطالما أن منصب الرئاسة بالانتخاب المباشر من المواطنين فهذا يكفي.

الخروج عن النهج

< يزعمون أن التعديلات ستعطي صفة الأبدية لبقاء فخامة الأخ الرئيس في السلطة وكأن الأمر لم يعد متاحا لإجراء انتخابات رئاسية تنافسية في المستقبل.. ما تعليقكم؟

- نستغفر الله العظيم مما يقولون ويفعلون، فالحديث بهذه الكيفية يعتبر خروجاً عن النهج القويم.. فنقول لهم: عودوا الى رشدكم ولا تتجاوزوا المحظور، فليس هناك صفة الأبدية إلا للمولى عز وجل أما ابن آدم فحياته أيام معدودة، والدستور قد أعطى للشعب الحق في انتخاب رئيس له في دورة مدتها سبع سنوات بالنص الحالي وخمس سنوات كما ورد بالتعديلات، والحق بالتغيير للشعب متى ما أرادوا.

رسالة قوية

< أحزاب المشترك يقولون إنهم من خلال مواقفهم هذه يستندون لقراءة موضوعية للموقف الشعبي الذي يصفونه بالرافض للانتخابات والتعديلات.. ما ردكم؟

- الموقف الشعبي قد لفظهم في عدة محطات انتخابية عبر صناديق الاقتراع، وما هذا الالتفاف الجماهيري الذي يشاهده العالم عبر الفضائيات من خلال المهرجانات واللقاءات الموسعة التي تعبر عن التأييد المطلق للمؤتمر إلا تأكيد لرسالة قوية أكثر من أي وقت مضى برفض المشترك. فقراءة المشترك التي يتحدثون عنها ليست إلا كقراءة الطالب الغبي المهمل الذي يعيش فترات الدراسة والتعليم خارج أسوار المدرسة ويوم الامتحان يغيب عن الحضور خشية مواجهة نتيجة غيابه وإهماله بمصير الفشل لأنه أصلاً لا يقرأ.

القيادات العقلانية في «الإصلاح» ستستجيب لدعوة الرئيس

< لكنهم يؤكدون أن لديهم موقفاً شعبياً.. فلماذا يخشون خوض الانتخابات؟

- يخشون الانتخابات لأنه ليس لديهم رصيد شعبي.

رسالة تأييد!!

< المهرجانات الشعبية الجماهيرية التي تتواصل على مستوى المحافظات.. ما الرسالة التي يمكن أن توجهها للداخل والخارج؟

- هي رسالة تأييد وتأكيد لالتفاف الشعب حول قيادته السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام -حفظه الله- وحول مؤسساته الدستورية للحفاظ عليها وحمايتها وكل منجزات الثورة والوحدة، وتمسُّكه أكثر من أي وقت مضى بنظامه الجمهوري الديمقراطي التعددي، وبوحدته كأعظم إنجاز، وبقيادته ما دامت تخطو هذه الخطوات الجبارة لخدمة الوطن.. وأن الشعب والقيادة عازمان على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ٢٧ ابريل ٢٠١١م كحق دستوري، وأنه لا تفريط بالشرعية الدستورية ولا يمكن لعقارب الساعة أن تعود الى الخلف.

حسم لا مراوحة

< على ضوء المتغيرات المتسارعة.. ما الذي يتطلب من المؤتمر وحلفائه؟

- يتطلب منهم تعزيز التنسيق على مستوى كل التكوينات وتفعيل نشاطاتهم للتصدي لأباطيل وأراجيف المشترك على مستوى الساحة، فالمرحلة مرحلة حسم لا مرحلة مراوحة.

حرص على الإصلاح

< فخامة الرئيس وجه الدعوة للتجمع اليمني للإصلاح إلى المشاركة في الانتخابات.. في نظركم ما دلالات ومعاني ذلك؟

- إنما يتم ذلك عن حرص فخامته على إبقاء حيوية التعددية ورونقها من جهة ومن جهة أخرى الاشفاق على هذا التنظيم الذي بُذلت جهود لبنائه وتأتي مرحلة نزق فتضحي قياداته بقواعدها، وبالتالي يذهب الصالح مع الطالح في القيادات والقواعد.. إن استمرار الاصلاح وبقية القوى السياسية يعتبر في نظر القيادة مكسباً للحياة السياسية.

دعوة مؤثرة

< هل تعتقدون أن الإصلاح سيستجيب لهذه الدعوة، وما مدى تأثيرها داخل أجنحته؟

- نعم.. سيستجيب لها لقوة تأثيرها داخل أجنحته لسببين هما: أن الدعوة منطلقة من حرص القيادة السياسية وتعبر عن المصلحة للاصلاح، وأيضاً هناك قيادات عقلانية في الاصلاح تقدر قيمة هذه الدعوة بالتأكيد.

ثنائية السلطة التشريعية.. استقرار وتوازن

< في بداية الحديث ساتكلم عن التعديلات الخاصة بالأخذ بنظام الغرفتين التشريعية فالنظام الدستور اليمني حاليا يأخذ بنظام المجلس الواحد المنتخب كامل أعضائه من قبل الشعب، حيث تنص المادة (٦٢) منه على أن «يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبون عن طريق الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة ٥٪ زيادة أو نقصانا، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد في مجلس النواب» ويحدد قانون الانتخابات عدد أعضاء المجلس بـ(٣٠١) عضواً ينتخبون من (٣٠١) دائرة انتخابية.واصبح الأخذ بنظام المجلسين سمة غالبة وقاسماً مشتركاً للنظم الديمقراطية الحديثة وما يمثله نظام المجلسين للسلطة التشريعية من مزايا ومبادئ وأهداف نبينها على النحو الاتي:

د منصورالواسعي *

١- التدقيق في المهام التشريعية التي تقوم بها، وعدم التسرع في الوصول إلى قراراتها.

٢- نظام المجلسين يسمح بتمثيل الكفاءات الفنية في البرلمان، وتحقيق الاعتبارات الفنية التي توفرها التخصصات والكفاءات جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية التي تتيحها الديمقراطية.

٣- تحقيق التوازن في الأداء البرلماني سواء فيما يتعلق بوظيفة التشريع أو بالدور الرقابي للمجلسين. فيمنع نظام المجلسين استبداد المجالس التشريعية لان المجلس الواحد قد يستبد بسلطته التشريعية وتوسيع وظيفته على حساب السلطات الأخرى.

٤- معالجة قضايا خاصة من خلال ثنائية السلطة التشريعية، وهي قضايا لا يمكن معالجتها من خلال نظام المجلس الواحد.

٥- ان نظام المجلسين يؤدي إلى تخفيف حدة الصراعات بين البرلمان والحكومة، فالسلطة التشريعية في ظل وجود مجلس واحد تقع كثيراً في إشكالية تبني تشريعات واتخاذ قرارات على نحو متسرع، وقد تتحيز في ذلك لمصالح أو لجماعات أو قطاعات لها تأثيرها المسيطر في بنية المجلس.

لذلك فإن وجود مجلس آخر، يضم في أغلب الحالات فئات متميزة من المفكرين وأصحاب الخبرات والتخصصات ممن يعتبرون عقل الأمة وضميرها، سيكون أقدر على الأداء التشريعي والرقابي الأكثر كفاءةً وتوازناً، كما قد يضم هذا المجلس بعض عناصر مهنية أو ثقافية مما يحقق التمثيل السياسي والاجتماعي المتوازن.

والتوازن الذي تحققه ثنائية السلطة التشريعية يوفر فرصاً أكبر للمناقشات والدراسات المتعمقة للقوانين والتشريعات، وأيضاً لآليات الرقابة البرلمانية عند استخدامها، ومن ثم يحقق المجلسان التشريعيان ما يتطلبه الأداء التشريعي والأداء الرقابي للسلطة التشريعية من توازن وتعاون، يضاف إلى ذلك أن التشكيل الثنائي للسلطة التشريعية يوفر إمكانية حقيقية لمعالجة قضايا خاصة، كأن يضم أحد المجلسين عناصر قانونية أو قضائية استثنائية - كمجلس اللوردات في السلطة التشريعية في بريطانيا والذي يلعب دور المحكمة العليا فيها - أو أن يقوم أحد المجلسين على أساس التمثيل السياسي المتساوي للولايات أو للوحدات المكونة للاتحاد، كمجلس الشيوخ الأمريكي مقابل ما تحظى به الولايات الأكثر سكاناً من تمثيل بعدد أكبر من النواب في مجلس النواب.. وبذلك يصبح نظام المجلسين صمام أمان للتمثيل السياسي العادل المتكافئ في النظام السياسي، وبما يكفل إبراز عناصر نوعية خاصة قد لا يتسنى لها التمثيل في المجلس الواحد..هكذا فإن نظام المجلسين يجعل القوانين والتشريعات أكثر استقراراً وتوازناً، وأقرب إلى المصلحة العامة، مما لو كانت صادرة عن سلطة تشريعية من مجلس واحد.

* استاذ القانون الدستوري والنظم السياسية المساعد جامعة تعز
Swmr67@yahoo.com

المؤتمر بحضرموت يشكل لجاناً انتخابية

المكلا - فائز سالم بن عمرو

< عقد أمس الأول اجتماع تنظيمي للقيادة الانتخابية برئاسة الأخ سالم احمد الخنبشي- محافظ محافظة حضرموت رئيس القيادة الانتخابية وذلك لإنجاز الاستحقاق الانتخابي القادم في ابريل ٢٠١١م ضم الهيئة التنفيذية بالمحافظة .وقد اطلع المحافظ الحضور على تطورات الأوضاع في الساحة المحلية والوطنية وحث المؤتمر وأعضاءه وكافة اللجان والهيئات للاستعداد لإنجاح الاستحقاق الانتخابي وإعداد برامجها وخططها بصورة سريعة لان الوقت لا يحتمل التأخير أو التسويف، فيجب الارتباط بالجدول الزمني وكذا الحفاظ على الاستحقاق الدستوري والقانوني الذي يوجب انتخاب ممثلي الشعب في مجلس النواب والسلطة التشريعية في ٢٧ ابريل ٢٠١١م وأكد في نهاية حديثه على أهمية تفعيل العمل التنظيمي والجماهيري للمؤتمر بين أوساط أعضائه ومناصريه وفي أوساط الناس والفعاليات الجماهيرية .

وقد استعرض الأخ المحافظ ومعه رئيس فرع المؤتمر الأخ عوض عبدالله حاتم تشكيل القيادات واللجان الانتخابية على مستوى المحافظة..

حضر الاجتماع الأخ/ خالد سالم الديني - الأمين العام للمجلس المحلي بحضرموت، والأخ/ جنيد احمد الجنيد - وكيل المحافظة، والمهندس فهد سعيد المنهالي - الوكيل الفني والشيخ علي عمر باهيصمي - الوكيل المساعد - ، وقيادة الدوائر بالمحافظة والجامعة.

الغانمي رئيساً لقسم السكرتارية بالدائرة التربوية

< أصدر الأمين العام المساعد لقطاع الاقتصاد والإدارة والخدمات والتعليم والحكم المحلي الشيخ يحيى علي الراعي قراراً بتعيين الأخ حسين علي حسين الغانمي رئيساً لقسم السكرتارية والتوثيق بالدائرة التربوية والتعليمية.. وتضمنت المادة (٢) من القرار أن يُعمل به من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كلاً فيما يخصه.

الفعاليات الوطنية في البيضاء تحذر من الانقلاب على الديمقراطية

البيضاء/ محمد صالح المشخر

أكد اللقاء الموسع الذي عقد الاربعاء بمحافظة البيضاء برئاسة الاخ محمد ناصر العامري محافظ المحافظة وضم قيادات السلطة المحلية والتنفيذية وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والشخصيات الاجتماعية- على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في ابريل القادم باعتبار ذلك استحقاقاً دستورياً للشعب.. وأعلن اللقاء رفض أية محاولات من شأنها عرقلة إجراء الانتخابات أو التحايل عليها عبر صفقات حزبية.

هذا وقد استعرضت كلمة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي ألقاها رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة الدكتور محمد عبدالولي السماوي مواقف المؤتمر المؤكدة على أهمية تعزيز الممارسات الديمقراطية وإنجاح الاستحقاق الديمقراطي القادم في ابريل ٢٠١١م.

واستنكر البيان الصادر عن اللقاء الأعمال الإرهابية التي استهدفت جنود الأمن وعمال الكهرباء في محافظة أبين وطالب الجهات المختصة متابعة الجناة والقبض عليهم لينالوا جزاءهم الرادع وليكونوا عبرة للعناصر التي تحاول إقلاق الأمن والاستقرار .

كما استنكر اللقاء المواقف السلبية لبعض الأحزاب التي تحاول تشويه مسيرة التجربة الديمقراطية في بلادنا، ودعا البيان أحزاب المشترك إلى المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة التي تأتي تنفيذاً لنصوص الدستور والقانون.